المبحث الخامس

آليـــات مكافحـــة المخـــدرات

ينـــبغى فـــى الـــبداية التأكيد على أن أى عمل إستراتيجى لا يبدأ من فراغ ، لأنه لكى يكـــون دقـــيقاً وشـــاملاً ومســـتوعباً لدروس الماضى ، لابد أن يحيط بمختلف الجهود العلمية والعملـــية الســـابقة ، لقـــد بذلـــت فى مصر فى السنوات القليلة الماضية جهود هامة لإصدار إســـتراتيجيات ، كان لمتابعتها أثره الواضح فى توفير معطيات هامة للعمل الراهن ، حيث تم متابعة ما طرأ على ظاهرة المخدرات من تغيرات ، إستدعت تحليل وتقويم التغيرات فى أنواع المخـــدرات وأســـواقها والأطراف الداخلة فيها ، وما طرأ على جريمة المخدرات من تحولات جعلـــتها مـــن الجـــرائم مـــتعدية الجنســـيات ، لها تنظيمات دقيقة أسهمت فيها تغيرات علمية وتكنولوجية فى تصنيع المخدرات وتهريبها وترويجها[1] .

ولعـــلاج مشكلة المخدرات والتى ألقت بظلال كثيفة على المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة من خلال المحاور الآتية :

المحور الأول : الجانب الدينى :

أقامـــت الشريعة الإسلامية أساس تحريم المخدرات على كل ما يؤدى إلى إفساد جسم وعقـــل الإنســـان ويسلبه ما كرمه الله به من عقل ويفسد ما بينه وبين الناس من صلات وذلك إنطلاقـــاً مـــن قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد ، ومن ثم فإنها تحرم كل مادة من شأنها أن تحـــدث هـــذه الأضـــرار سواء كانت سائـــلاً أو جامداً أو مسحوقاً أو مشروباً ، ولقد ثبت أن المخدرات كالحشيش والأفيون والكوكايين والهيروين ومشتقاتها تحدث تأثيراً مدمراً فى الجسم والعقـــل ومـــن ثم فهى محرمة ، وعلى هذا الهدى أيضاً نصت آيات الكتاب المقدس فى الديانة المسيحية على تحريم المخدرات بأنواعها حيث تحدث جميعها تأثيراً قاتلاً فى الجسم والعقل.

المحور الثانى : الجانب الصحى :

لقـــد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن تعاطى المخدرات وإدمانها يؤدى إلى تدمير الفرد صـــحياً ونفســـياً وإجتماعـــياً ، ويؤدى إلى تحطيم الثروة البشرية وإستنزاف وتمزيق أواصر الـــتآلف والـــترابط الإجـــتماعى وينشأ عن ذلك فئة مختلة العقل والإرادة ولقد تبين أن تعاطى

(١) الإستراتيجية الوطنية لمواجهة مشكلة المخدرات – المرجع السابق ص ١

الهيروين ولو مرة واحدة يؤدى إلى أمراض خطيرة ومستعصية منها تدمير الجهاز العصبى والإصابة بجلطة فى المخ والشلل النصفى ، الأمر الذى يحتم أن تتضافر الجهود على مستوى الدولة والأفراد لتنتشل هؤلاء المرضى الذين وقعوا فريسة الإدمان وتشجيعهم على التخلص من الإدمان والتقدم للوحدات العلاجية وغيرها للعلاج والعمل على تأهيلهم وفتح مجال للإسهام فى إنشاء مستشفيات خاصة تسهم فيها الدولة لعلاج هؤلاء المرضى .

المحور الثالث : الجانب الإعلامى والثقافى :

لدور أجهزة الإعلام والثقافة تأثير مهم فى محاصرة ومحاربة إنتشار المخدرات بأنواعها المختلفة بإعتبار أن هذه الأجهزة هى المرآة الصادقة التى تعكس قيم وعادات المجتمع فالصحافة والتليفزيون والسينما والمسرح والكتاب والثقافة الجماهيرية لها رسالة فى تأكيد قيم الحق والواجب وحماية الشباب من الإنحراف وبعث الأمل فى مستقبل مشرق يتحقق به ومعه كل أسباب الإنطلاق إلى آفاق رحبة تتسع لطموحات الشباب وتؤكد دوره فى صنع المستقبل ، ولاشك أن للإعلام دوراً مهماً فى التنسيق بين مراكزه فى المحافظات وبين أجهزة الثقافة الأخرى والعمل على توضيح الأضرار الصحية والنفسية والإقتصادية للمخدرات .

المحور الرابع : الجانب الإجتماعى :

إن ظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات بأنواعها المختلفة وتسربها إلى داخل بنيان الشعب المصرى تهدف فى المقام الأول إلى تدمير عصب الثروة البشرية وقواها المنتجة بغرض إجهاض آمال الجماهير فى التنمية والرخاء وأن من بين أسباب هذه الظاهرة غياب المتابعة والرقابة اللازمة على الأبناء فى المدرسة والجامعات وإفتقاد الوازع الدينى والتوعية الدينية الصحيحة ، خاصة أن كثيراً من ظواهر السلوك العدوانى والإجرامى التى إنتشرت بين فئات الشباب يرجعه الأطباء النفسيون إلى الفراغ وإدمان المخدرات ، ويجب لمواجهة هذه السلبية تقوية الحوافز الإيجابية لأنها بقدر ما تضعف من العوامل السلبية فى المدرسة والجامعات والمنزل تنقل شبابنا من صفوف المتفرجين إلى مواقع المشاركين فى صنع القرار .

المحور الخامس : الجانب الأمنى :

على الرغم من الجهود المخلصة التى تبذلها أجهزة المكافحة فى مواجهة تلك الموجات التى تهدف إلى ترويج المخدرات والسموم البيضاء بغية تدمير قوى المواطن المصرى إلا أنه

مازالـت هناك كميات كبيرة تفلت وتتسرب رغم الحصار الأمنى ، بالتحايل والتلون فى أشكال مختلفة تكفل لها الإستمرار والبقاء تارة عن طريق تنويع أشكال التهريب وتارة أخرى عن طريق العقاقير الطبية والمواد الكيماوية المخلقة والمنشطات والمثبطات وأغلبها فى شكل أقراص عرفت بالأقراص المخدرة والحقن بالماكستون فورت والهيروين وغيرها من ألوان وأشكال المخدرات الأخرى ، ولذلك فإنه أصبح محتماً ضرورة دعم قوات حرس السواحل باللنشات السريعة وزيادة الأجهزة الرادارية وعقد بروتوكولات للتعاون فى مجال مكافحة المخدرات مع مختلف الدول ، وإيفاد الضباط المتخصصين للدول التى تعتبر مصدراً لإنتاج المخدرات لجمع المعلومات عن الشحنات التى ستصدر إلى مصر والمنطقة المحيطة كإجراء وقائى دفاعى لمواجهتها قبل وصولها إلى المنافذ المصرية ، والعمل على توافر الإحصاءات الدقيقة التى تساعد أجهزة الأمن فى الوقوف على حجم هذه الظاهرة[1] .

المحور السادس : الجانب التشريعى والقانونى :

يعد التشريع إحدى أهم الآليات فى مواجهة عرض المخدرات ، وذلك من خلال تجريم الأفعال المتصلة بهذا النشاط وإيراد العقاب عليها .

وفى إطار هذه الآلية ينبغى توفير المنظومة القانونية والقضائية الكاملة الخاصة بالمخدرات زراعةً وتصنيعاً وإتجاراً وتعاطياً وإدماناً ، وتشمل التشريعات الداخلية (قوانين ولوائح وقرارات وزارية) والمصرية والأجنبية المقارنة ، وكذلك الإتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية فيما بين الدول ، فضلاً عن توفير أحكام المحاكم العليا فى قضايا المخدرات ، وخاصة ما يتعلق منها بالمصادرة والإيداع فى المصحات العلاجية ، وكذلك حجم وعدد قضايا المخدرات وأطرافها ، والمحكوم عليهم فعلاً ، ومن صدرت ضدهم أحكام بالبراءة وأسباب ذلك ، وحجم الأموال التى تمت مصادرتها أو حجم الغرامات المحكوم بها والتى تم تحصيلها ، وذلك لبيان أثر التشريعات فى الحد من هذه الظاهرة ، وبحث مدى إمكانية التدخل لتعديلها أو إلغائها إذا ثبت عدم جدواها[2] .

---

(١) المذكرة الخاصة لمشروع القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

(٢) الإستراتيجية الوطنية لمواجهة مشكلة المخدرات – المرجع السابق ص ١١٤